

مَهْيَعُ الْوُصُولِ

إِلَى

عِلْمِ الْأُصُولِ

تصنيف

الإمام القاضي الفقيه الأصولي المحقق

أبي بكر محمد بن محمد بن عاصم

المالكي الأشعري الأندلسي الغرناطي

رحمه الله تعالى

ت: 829 هـ

الحقوق محفوظة
لكل المسلمين
ويسمح بنشره وطبعه والاقتباس منه بشرط العزو
بكل الوسائل المتاحة الجائزة شرعاً

www.al-razi.net

بسم الله الرحمن الرحيم

يكون أو كان في الأرض والسماء
ومُرْسِلِ الرسول بالإسلام
لدى الذي بالبينات أرسله
مُبَلِّغاً عن ربه ما شَرَعَا
وبَيَّنَّ الحلال والحرام
له فكان ناسخاً لما مضى
وأفضل الصَّلَاة والسلام
تبييننا لأشرف العلوم
وهو: أصول الفقه واضح السنن
أبياته ألف بغير زائد
لا للمباهاة ولا للفخر
ومقصدى تيسيره للحفظ
يُبدى في الاصطلاح حظاً وافياً
لمن يريد الأخذ في الأصول
إصلاح ما يُلفيه فيه من غلط
فهو لمستهديه خير هادي

الحمدُ لله الذي يعلم ما
مُنْزَلِ الكتابِ بالأحكامِ
محمدٍ أعلى الوجود منزله
هَدَى إلى الرشَد وللحق دعا
فَقَرَّرَ الآدابَ والأحكامَ
حتى استقل دينه الذي ارتضى
عليه رضوانُ من السَّلام
وبعد: فالقصد بهذا المنظوم
من بعد علمي الكتاب والسنن
في رَجَزٍ مهذب المقاصد
نظمته مبتغياً للأجر
قربت معناه بأسهل لفظ
وحين تم واستقل كافياً
سميته بمهييع الوصول
ومطلبي من منصف به اغتبط
والله يهدينا إلى الرشاد

القول في مدارك العقول
مدارك العقول عند التحقيق
فالأول: إدراك معنى ذات
والثان: حكم مسند للذات
كالجسم حادث وما الكهل فتى
كلاهما أو علم كلها وجب
عن الضروري سواء يحصل
وخمسة أقسام ثان علم
فالعلم جازم لحق طابقا
والشك: ما يقبل فوق واحد
والظن ما يرجح، والمرجوح
وعند حكم العقل تصديقا يرى
وهو لمن يحتج في قضية
والعلم قيل: لا يجد إمّا
وحده قوم من أهل المعرفة
توجب تمييزاً مع الغير فلا

ومقتضى تقسيمها المعقول
إما تصور وإما تصديق
مفردة كالجسم والحياة
إما على النفي أو الإثبات
وذا عن الأول تركيباً أتى
منه ضروري ومنه مكتسب
أو يلزم الدور أو التسلسل
جهل وشك ثم ظن وهم
والجهل: جازم سواء وافقا
على السواء دون أمر زائد
وهم إذا ما وجد الترجيح
لكنه بالنطق يدعى خبراً
عليه دعوى أو به قضية
لعسره أو للحصول فهما
وأقرب الحدود: قولهم صفه
يحتمل النقيض فيما نقلنا

القول فيما يوضح التصورا

حتى يرى مينا مفسرا

تصور يجعل في المعارف
تعريف ماهية شيء إن أتى
والفصل ذاتي من الصفات
فعند ذكر الجنس يلفى جامعاً
فذلك للطرد وذا للعكس
وإن أتى به مع الوصف الذي
وهو كمثّل الحد في حالاته
والأحسن الإتيان فيهما معاً
والجنس بالعالي وبالأعلى دُعي
والنوع قد سموه جنساً عندما
واجتنبوا الإجمال في اللفظ وما
واشترطوا الإتيان بالجلي
وفي مرادف أبوا من أن يرى

بالحد والرسم وبالمرادف
بالجنس والفصل فحد أثبتا
كالنطق للإنسان في الذوات
وعند ذكر الفصل يلفى مانعاً
وناقص ما كان دون جنس
لازم كالذاتي فالرسم احتذي
لدى سقوط الجنس أو إثباته
بأقرب الأجناس حيث وقعا
إن لم يكن نوع لجنس أرفع
يلفى لأنواع له مقسماً
أدى لدور في الجميع فاعلماً
لا بالمساوي الميز والخفي
أعم أو أخص ممافسراً

القول فيم يوضح التصديقا
أمانة مفيد ظن سم
فأول أقسامه محصورة
وسم بالمقبول أخبار الثقة
وسم بالوهمي حكماً يشتهبه

ويكسب الظن أو التحقيقاً
وإدع دليلاً موثقاً للعلم
وهيئة مقبولة مشهورة
دون تواتر ترى محققه
ويوهم العقلي لكن ليس به

وكل ما الناس عليه اتفقوا
من عادة أو غيرها توافق
والعقل قد يحكم أو لن يحكما
والثان عقلي وحسي وما
وهو الكتاب عندهم بإجماع
كذلك العقلي عند النظري
في السمع والرؤية ثم اللمس
وأحقوا بهذه الوجداني
ثم الذي أفاده التركيب
زاد أبو المعالي والغزالي

أو جلهم أو من بفضل يسبق
فذلك المشهور وهو السابق
به ولا يخالف الملتزم ما
ركب من ذين وسمعي سما
وسنة تواترت والإجماع
منه ضروري ومنه نظري
والذوق والشم انحصار الخمس
كالعلم باللذة والأشجان
تواتر والحدس والتجريب
في قسمه قرائن الأحوال

القول في تسمية الألفاظ
تعدد الألفاظ والمعاني
وعكس ذا إن استوى حيث يحل
وإن بدا تفاوت المذكور
وفي اتحاد اللفظ دون المعنى
وعكسه سمي بالمرادف
لا باعتبار زائد في ذاته
واشترطوا في الاشتراك الوضعا

وحكمها نقلا عن الحفاظ
تباين كالطير والإنسان
معناه فهو المتواطى كالرجل
فسمه مشككا كالنور
مشتراكا يدعونه كالأدنى
مثاله كمقسم وحالف
كالسيف والصارم من صفاته
وغير ما بالوضع نقلا يدعى

وسوف يأتي بعد ذكر النقل

مفصلاً في غير هذا الفصل

القول في تنوع الدلالة

وذكر ما يلقى لها من حاله

واللفظ إما أن يدلنا على

جميع ماله اسمه قد جعلنا

أو جزئه أو لازم ما فارقه

فأول دلالة المطابقة

والثان والثالث ذا تضمن

وذا التزام والجميع بين

وفي التزام اللزوم يشترط

في خارج و ذهن او ذهن فقط

القول في التفريق بين شبهه

وهو أكيد يحصل التنبيه به

وسم بالجزئي ما دل على

منفرد بعينه مثل العلا

وإن يكن لا يمنع التعددا

في الذهن فالكلي يدعى أبدا

وهبه في الخارج ذا تعدد

أو واحدا كالشمس أو لم يوجد

وقال في المضمهر عن خلاف

بوضعه كلياً القرافي

واختص في استعماله والأكثر

من قال جزئياً يكون المضمهر

والجزء ما ركب منه الكل

والكل مجموع وذاك أصل

وما اقتضى حكماً لفرد فرد

فسمه كلية بالقصد

وما اقتضى حكماً على فرد فقط

فقد دعوا جزئية هذا النمط

القول في التبيين للحقائق

بذكر مثل الضد والموافق

إن نظرت حقيقة مع أخرى
تبائن كالحى والجماد
أو التساوى حاصل بالقوة
وجود كل واحد يستلزم
أو أن يكون كل واحد ينص
فذان ما في واحد على الثان
أو العموم والخصوص مطلقا
فنفي ذي العموم ينفي الثاني
ولا دليل عند إثبات الأعم
وضبط ذا الباب بكل يحصل
مع صدقه من جهة وإن يكن
وإن تكن في الجهتين تكذب
أو ماله الخصوص من وجه ومن
وكل معلوم لثان ذكرا
فالأول الممنوع أن يجتمعا
فذا وجود واحد مهما وجد
ثم الخلافان اللذان يمكن
فما يدل واحد على الثاني
وسم بالضدين ما يمتنع

فأربع حالاتها باستقرا
فحكم ذا وذا على انفراد
مع فرس أو ما يكون نحوه
أن يوجد الثاني كذاك العدم
أعم من وجه ومن وجه أخص
دلالة كأبيض وإنسان
بينهما كمثل أرض أو نقا
والعكس في الوجود ذو برهان
أو نفي مخصوص على الآخر ثم
و ذو الخصوص ما عليه تدخل
من جهتين فالتساوي لم يخن
فحاصل تباین لا يجب
وجه عموم فتفهم واستبين
نقيضا او خلافا او ضدا يرى
كالليل والنهار أو يرتفعان
يبدى انتفا الآخر واعكس ذا تجد
رفعهما والاجتماع يمكن
بحاله كطائر وإنسان
جمعهما و ذا كذا يرتفع

فيستدل بوجود الواحد
وبالبياض والسواد مثلاً

على انتفاء الثان دون زائد
والحكم في جميعها قد انجلى

القول في تبين أنواع الحجج
والحجة العقلية المشهورة
وهي القياس ثم الاستقراء
أما القياس المنطقي فهو ما
فجا بحكم عند ذا التركيب
يدعى نتيجة وما ولدها
فإن تكن جملتها قطعيه
وإن تكن إحداها مزنونه
لأجل أن مقتضى القطعيه
والحكم إن يوجد على طريقه
فيغلب الظن بأن الحكم عم
والحكم للجزء بحكم مثله
وذا الأخير أصعب الأقسام

وما به استدلال عالم فحج
أنواعها ثلاثة محصورة
وبعد بالتمثيل قسماً جاء
ركب مما فوق جملة سماً
إثباته أو نفيه المطلوب
مقدمات أعقموا مفردها
سمي برهاناً بغير مريه
فينتج المزنون لا ما دونه
له توقف على الظنيه
لأكثر الأفراد في حقيقه
أفرادها فذاك الاستقراء الأتم
سمي بالتمثيل عند أهله
والفرق مأخوذ من الأحكام

القول في حكم القياس المنطقي
في خمسة كل القياس قد حصل

وذكر ما احتج به أو اتقي
سفسطة شعر خطابة جدل

والخامس البرهان يدعى وهو ما
 قطعية مثل البديهيات
 والجدل الذي هنا إثباته
 مقبولة في الحكم أو مشهوره
 والقصد منه أن يكون الخصم
 ثم الخطابة التي تبنى على
 فتقنع النفوس مع قبولها
 والقصد منها أن يميل السامع
 والشعر ذو التشبيه والتمثيل
 وهو مع اليقين في بطلانه
 فائده إثباته شيئاً ما
 وهو أعم في اصطلاح المنطق
 ثم الذي سموه منه سفسطه
 من جهة الألفاظ والمعاني
 أو نقض شرط من شروط الوضع
 أو من طريق الحذف والإضمار

كانت قضاياه كما تقدما
 وحكمه من بعد هذا يأتي
 هو الذي تلفى مقدماته
 وقد ترى كاذبة في صورته
 يغلب خصمه به فيسموا
 ما كان مقبولا وظنا حصلا
 نقيض ما يكون من محصلها
 لما يراد منه وهو طائع
 يبنى على المجاز والتخييل
 مؤثر في النفس ذا من شأنه
 حتى يعود في الوجود وهما
 لكونه نظما ونثرا فافرق
 ما حاز في الكلام قصدا غلطه
 أو جهة التركيب في البرهان
 أو جعل وهمي مكان القطع
 وما لتغليط من انحصار

القول في تنوع البرهان
 وقسم البرهان للحملي

والحكم فيه واضح البيان
 في القسمة الأولى وللشرطي

فالثان قسمان فمنه المتصل
و أول القسمين في البرهان
وهو مركب كم تقدما
ويحصل الإنتاج من معناهما
لكن مع العلم بها بحيث لا
تسليم حكم سلب أو إيجاب
وكل جملة دعوا مقدمه
أجزاؤها الموضوع وهو المخبر
ثم حدوده ثلاثة ترى
وبعد ذا الأول سم أصغرا
وسم صغرى حيث حل الأصغر
وسم عند الفقهاء المسندا
وإن تكن نتيجة فسمها

ومنه ما يدعونه بالمنفصل
إنتاجه يدعى بالافتراضي
من جملتين أو يزيد فاعلما
وقد ترى محذوفة إحداهما
يحدث إشكال وبعد جعلها
أو علمه شرطاً بهذا الباب
إذا القياس حازها متممه
عنه ومحمول وذاك الخبر
فحده الأوسط ما تكررا
وسم بالأكبر ما تأخرا
وسم كبرى حيث حل الأكبر
حكما ومحكوما عليه المبتدا
وجه الدليل في اصطلاح الفقهاء

فصل: وسموا أضرب القضية
فسم ما موضوعها جزئي
(وما تكون ذاتها محتمله
فاطرحوا الماهل والشخصيا
واستعملوا من بعد ذا المحصور

محصورة مهملة شخصية
شخصية كمثل ((زيد حي))
للكل والبعض فتلك المهملة
مع كونه موجبا او منفيما
ولفظه الحاصر سموا سورا

وهو ككل في التي كليه
 كلتا هما قسمان إما سالبه
 والسور في كلية السالب لا
 أربعة مضرورة في أربعة
 تشمل للمنتج والعقيم
 وصور الأشكال أربع فقط
 أعني به الأوسط وهو العله
 فإن يك المحمول عند الصغرى
 فذاك في الأشكال يلفى الأولا
 كأن بدا بذاته للنفس
 وينتج الأربعة المطالب
 والشرط في الأنتاج كون الكبرى
 فالأضرب التي حواها المنتج
 وعكس ذا التركيب يلفى الرابع
 وبعضهم يجعله عكسا له
 وخمسة منتجه ولا تجبي
 والثان ما الأوسط محمول لدى
 إنتاجه بأن تكون الكبرى
 إيجابا أو سلبا وهذا الشكل لا

ومثل بعض في التي جزئيه
 للحكم أو موجبة مطالبه
 شيء وليس بعض للعكس اجعلا
 لكل شكل صور مجتمعه
 بمقتضى التركيب والتقسيم
 محصورة لذاك بالحد الوسط
 فاعرف من الفقه بهذا محله
 مع كونه الموضوع عند الكبرى
 والكامل الذي عليه عولا
 وغيره بالخلف أو بالعكس
 والغير للجزئي أو للسالب
 كلية ومنع سلب الصغرى
 أربعة وغيرها لا ينتج
 لبعده عنه وليس نافعا
 فيكتفي به ويلغي نقله
 كلية موجبة في المنتج
 قضيتية أربع ما ولدا
 كلية قد خالفت للأخرى
 ينتج إلا السلب حيثما انجلى

والثالث الذي يكون الأوسط
إيجاب صغراه ولا تخلوا ترى
وكل ما ينتج هذا أبدا

بعكس هذا فيهما واشترطوا
إحداهما كلية مهما جرى
جزئية وستة قد ولدا

فصل ومهما كان في قضيه
فتتبع النتيجة الخسيسا
ويبطل الإنتاج مهما وقعا

في الكل سلب أو ترى جزئيه
ولا ترى تتبع النفيسا
من القضيتين فيهما معا

فصل وعكس في القضايا يتضح
فما يكون موجبا ينعكس
والسلب كليته اعكس مثلها
وسم بالنقيض حيث ياتي
فما ترى في حالة كليته

تحويل جزئها على وجه يصح
موجبة جزئية إذ ينكس
وغيرها اتركها فلا عكس لها
مخالفا في نفي او إثبات
نقيضها من غيرها جزئيه

فصل: وما سمي بالمتصل
وكل ما فيه من الأجزاء
وجملة أخرى تسمى استثنا
وجملة الشرط دعوا مقدا
سموه باللازم والملزوم

يدعونه تلازما وهو جلي
ركب من شرط ومن جزاء
بالفظ لكن وما في المعنى
ثم الجزاء تاليا وربما
يدعى به الشرط وذا معلوم

والسور حرف الشرط في ذا الضرب
فاستثن عين ما دعوا مقدما
كذا نقيده التالي عنه يلزم
وذاك للزوم دون العكس إذ
وليس ينفي نفي ما خص الأعم
وما به النقيض يستثنى دعوا

ومع أداة النفي سور السلب
فذاك عين التالي عنه لزما
نقيض ما جاء به المقدم
يحتمل الثاني العموم حينئذ
ولا الأعم يقتضي الأخص ثم
قياس خلف وهو غالبا بالو

فصل: وينتج القياس المنفصل
وهو الذي بعض أولي التعليم
تعدد اللازم فيه لازم
ونوع ذا القياس ما ركب من
فإن تعاندا بين صدق وكذب
فإن يكن في الصدق وحده فذى
وإن يكن في كذب فهذه
فاستثن في الأول عينا ينتج
والثان كالأول دون عكس

لكن بالاستثناء مثل المتصل
يدعونه بالسبر والتقسيم
مع التنافي ذاك حكم جازم
قضية بها العناد يقترن
فهي الحقيقة إذا ما تتسبب
مانعة الجمع دعوها فاحتذي
مانعه الخلو سموها به
نقيض غيره وعكس منتج
والعكس للثالث دون لبس

فصل: ومهما لم يقيم دليل
أبطل نقيضها ومنه تستدل

على قضية وذا تكميل
على ثبوتها كذا العكس استقل

فحيثما كذب شيء يصدق
إن يك محكوم عليه يتحد

نقيضه والعكس أيضا حققوا
في ذا وذا والحكم مثله وجد

القول في ثلاثة الأحوال
فالوضع أن يدل باللفظ على
فغير مسبوق يسمى المرتجل
دون علاقة وإن كانت له
وقصدنا باللفظ قصد الوضع
بحيث ما كان من الحالات
والقول بالتوقيف في البعض نقل
وسم بالحمل اعتقاد السامع
مع كونه أصاب ما أراه

الوضع والحمل والاستعمال
معنى وقسمين استقر أولا
وغيره المنقول إن كان انتقل
علاقة فذا المجاز حله
يدعى بالاستعمال عند الجمع
واختلفوا في مبدأ اللغات
وكل ما قد قيل فيه محتمل
في قصد مستعمل لفظ واقع
أو لم يوافق قصده اعتقاده

فصل: وفي وجود لفظ المشترك
واللفظ ذو المجاز والحقيقة
وحكمه توقف إن وردا
وقد أجاز الشافعي حمله
أما الذي تعضده قرينه

في معنيين الخلف باد مشترك
قد اقتفى ي حكمه طريقه
من كل ما يوضحه مجردا
على معانيه وقوى نقله
فتقتفي سبيلها المبينه

القول في المجاز والحقيقه
 حقيقة سمى الذي استعمل في
 لكن بشرط أن ترى بينهما
 كلاهما قسم للعرفي
 لكن بالاستعمال قد ينعكس
 ثم المجاز أضرب محصوره
 أولها المجاز بالتشبيه
 أو باسم كل جيء للبعض به
 أو بمجاور يسمى باسم ما
 كذا إن سمى باسم للسبب
 وما يسمى باسم ما يستقبل
 والنقص في الألفاظ كالزياده
 ومنه ما يكون في الأفراد

على اصطلاح واضعي الطريقه
 معناه والعكس والمجاز يقتضي
 علاقة وذكر ذا تقديما
 واللغوي الأصل والشرعي
 حالهما عند الذي يلتمس
 من جهة العلاقة المذكوره
 أو باستعارة لقصد فيه
 أو عكسه وليس بالمشتبه
 جاوره وذاك حكم علما
 مسبب والعكس غير مجتنب
 أو ما مضى والوصف ذاك يعدل
 قد جاء بالمجاز في الإفاده
 ومنه في التركيب والإسناد

القول في العموم والخصوص
 أما العموم فشمول اللفظ في
 لفظ جميع بعض ما يدل
 والجمع مطلقا بلام وألف
 ومفرد عرف بالأداة

والحكم فيهما على المنصوص
 مدلوله لكل فرد فاعرف
 عليه مثل اجمع وكل
 كذا أسمه إن كان فيه ما وصف
 لكن إذا كانت لجنس تاتي

ومن وأي والذي وكل ما
ثم متى تعم في الزمان
وفي سياق النفي عمت نكره
وفي خطاب الناس في الأفهام
كذا الخطاب للرجال يشمل
في غير ما قد خصه الدليل

فرع منها وكذا مهما وما
كحيث ثم أين في المكان
والخلف في الفعل به لن تنكره
يندرج العبيد في الأحكام
في حكمه النساء حيث يقبل
من الفريقين وذا تكميل

فصل: لديه يذكر الخصوص
فحده إخراج بعض ما استقر
ثم المخصصات منها متصل
كذلك الوصف والاستثناء
ثم سوى الوصف إذا ما يرد
فمالك على الجميع رده
ونوعها الثاني يسمى المنفصل
العقل والسنة والكتاب
كذلك الحس وفعل الشارع
ومثل ذا الإجماع عند الناس
وكلها تخص الكتاب
والعرف كالعادة لا يخصص

وحده وما به التخصيص
في جهة العموم قبل أن تقرر
كالشرط والغاية غير منفصل
حكم الجميع عندهم سواء
من بعد أشياء بذلك تقصد
وذو العراق للأخير وحده
لكنه على ضروب يشتمل
نصا ومفهوما بلا ارتياب
وما أقره بلا منازع
وإنما الخلاف في القياس
ومثله السنة بابا بابا
وقيل: بل كلاهما يخصص

والخلف في العطف على ما خص أو
 كمثل ما الراوي له قد خالفه
 وجائز تخصيص ما عم إلى
 وجاز تخصيص العموم الواقع
 والأكثر التعميم قالوا قد وجب
 وإن أتى من غير ما استقلال
 ثم الذي خصص يبقى حجه
 وجائز تأخير ما قد خصصا
 والجمع عند مالك أقله
 واللفظ في الخصوص والعموم
 إذ كل نوع منهما قد أطلقا

عطف الذي خص عليه قد رويوا
 فعمه ولا تكن مخالفه
 بقاء واحد له فما علا
 بالسبب المخصوص عند الشافعي
 إن مستقلا قد أتى دون السبب
 فهو له تال بكل حال
 من بعد ذا للمقتفين نهجه
 كمثل يوصيكم بنحن خصصا
 ثلاثة واثنان عنه نقله
 في أربع يحصر بالتقسيم
 إمالمثل أو لعكس مطلقا

القول في الحكم في الاستثناء
 وحده إخراج بعض يدخل
 وهو من المنفي إثبات ومن
 والمقتضي دخول ما يستثنى
 فالعلم مقتضيه في النصوص
 والظن يقتضيه في الظواهر
 كما اقتضى الجواز في الزمان

من المخصصات للأشياء
 في الحكم بالأداة كيما يفصل
 نقيضه يكون نفيا فاستبين
 علم وظن أو جواز أغنى
 مما كعشرين على الخصوص
 وفي العمومات بغير حاجر
 كذاك في الأحوال والمكان

فصل: ولا يجوز ما يستثنى
وجلها يمنع ابن الطيب
والوصل فيه لازم وما وصف

من جملة جميعها في المعنى
وغیره فيه الجواز يجتبي
عن ابن عباس ففي باب الحلف

فصل: والاستثناء إن تعددا
فالزوج راجع لحكم أصله

ولم يكن في قصة منفردا
والفرد كالأول في محله

القول في المطلق والمقيد
وسم بالمطلق كليا خلا
لذاك لا يكون إلا نكره
واكتف في الحكم عليه إن بدا
ثم الذي يدخله تعيين
من وصف أو شبه له مقيد
وذا أن أمران إضافيان
فرب مطلق بنسبه يرد
فأحمل على الإطلاق مطلقا وجد
واحمل على تقييده مقيدا

والحكم فيهما وفي المقيد
من كل تعيين إذا ما استعملا
إذ بالشياع قد غدت مشتهره
بالفرد منه أي فرد وجدا
ولو بوجه كيف يكون
فذاك قد سموه بالمقيد
بمقتضى الإبهام والبيان
مقيدا بنسبة واعكس تجد
دون مقيد له حيث يرد
ليس له من مطلق إن وردا

فصل: وقسم مطلقا في موضع
ما أتنق الحكم لديه والسبب
وعكسه الإجماع فيه انعقدا
والخلف في مختلف في السبب
والشافعي فيهما قيد ما

مقيدا في آخر لأربع
فها هنا الحمل على القيد وجب
في عدم الحمل على ما قيدا
لا الحكم مثل عكسه في المذهب
أطلق والنعمان للمنع انتمى

القول في الظاهر والمؤول
النص ما دل على معناه
وإن يكن لمعنيين يحتمل
وهو مع الراجح ظاهر وفي
وإن يكن في كل ما يحتمل
وما المعناه يرى تعيينه
فهو مبين بعكس المجمال
ويحصل البيان في الأشياء
والفعل والإقرار والتعليل
ثم الدليل عندهم بالنقل

والنص مع مبين ومجمال
ثم أبى احتمال ما سوه
فصاعدا فسمه بالمحتمل
مقصود مرجوح مؤول قفي
على السواء فاسم ذاك المجمال
بالوضع أو ضميمة تبينه
ويشمل الظاهر والنص الجلي
بالقول والمفهوم والإيحاء
والكتب والقياس والدليل
دليل حس ودليل عقل

فصل: ولا يجوز في البيان
وجائز فيه بلا ارياب

تأخيره عن حاجة الإنسان
تأخيره عن زمن الخطاب

ومطلق التحريم أو ما حللا
لأجل أن عرف الخطاب عينا
وقد أتى المجمال في الكتاب

بنسبة الأعيان ليس مجملا
في كل معنى حكمه وبيننا
وفي الحديث دون ما ارتياب

القول في لحن الخطاب ثم في
لحن الخطاب معمل للعلما
لأنه تقدير شيء قد حذف

فحواه مع دليله حيث قفى
من ليس للظاهر منهم انتمى
قام به المعنى وزال إذ عرف

فصل: وتنبية الخطاب سم
وسمي المفهوم ذا الموافقه
يثبت للمسكوت عنه حكم ما
وهو على ضربين تنبيه على
يلحقه بالنص جل الناس

فحوى الخطاب عند أهل العلم
إذ حكمه المنطوق فيه وافقه
نص عليه وهو الاولى منها
ما قل بالأكثر أو عكس جلا
لذا ارتضاه منكر القياس

فصل: وما ساء من تقدما
يثبت للمسكوت عنه مطلقا
فإنه المفهوم ذو المخالفه
والشافعي مثله قال به
وليس في المنطوق خلف يعلم

باسم الدليل في الخطاب وهو ما
نقيض حكم ما به قد نطقا
ومالك حج به من خالفه
فخالفنا النعمان في مذهبه
بأنه حجة فيما يفهم

وإن جرى المفهوم مجرى الغالب
كذا إذا بولغ في الحكم فلا

فتستوي في منعه المذاهب
حكم لمفهوم وإن هو انجلى

فصل: وذا المفهوم في تسع ورد
والوصف والغاية والزمان
والحصر ثم الحصر بالأداة
أو كجميع ما به يستثنى
ومنه بالتقديم للمعمول
والخلف للقاضي وللغزالي
وزيد للدقاق مفهوم القلب

في الشرط والعللة ثم في العدد
ثم في الاستثناء والمكان
كأنما في حيز الإثبات
يقدمه نفي عليه يبنى
أو خبر عند أولي التحصيل
في الوصف منقول بلا إشكال
وهو لما يلزم عنه محتجب

القول في مقتضيات الوارد
فإن تعارض احتمال قد رجح
وذاك كالعموم والتقييد
أو ما كالإستقلال والتأصيل
والحذف والترتيب والإفراد
فالأصل من كل على الفرع له
إلا إذا الدليل دلنا على
فيحصل التقديم للمرجوح

فيها تعارض على المقاصد
مع عكسه فالحكم للراجع صح
والنسخ والمجاز والتأكيد
والنقل والتضمن والتأويل
مع ما لكلها من الأضداد
مقدم فاعرف بهذا محله
إرادة المرجوح حين استعماله
بما تبدى فيه من وضوح

فصل: وكل قدم الشرعيا
كذلك في العرف أيضا حكموا
وإن يقع ما بين مرجوحين
بمقتضى الأقرب حكما منهما
فقدم التخصيص عن تعارضا
ثم على الإضمار ذين قدما
وقدم النقل وما تقدمه
وكل ما سمي قل به ولا
وإن تعارض راجح المجاز
فقدم النعمان للحقيقه
وقال فخر الدين بالتوقف

إذ أتى يعارض العقليا
مع لغوي حكم عرف قدموا
تعارض حكمت في هذين
متبعاسبيل ما قد رسما
على المجاز واطرح تعارضا
كما على النقل الجميع قدما
على اشتراك ولتكن ملتزمه
تقل بنسخ ما وحدث محملا
حقيقه بالعكس لا تواز
خالف تلميذه طريقه
إذ لم يجد لواحد من مصرف

القول في الأمر وفي أحكامه
والأمر للوجوب إن جرد من
وقيل للنذب وذا الأمر انتهى
واحمله مع وجودها فيه على
من نذب أو وجوب أو إباحه
وجاء للتعجيز والتهديد

والحكم في النهي وفي أقسامه
كل قرينة به قد تقترن
لغير مالك وجل العلماء
ما تقتضيه واتخذ محملا
متبعافي ذالك اتضاحه
وجاء كالأخبار للتأكيد

وقيل نهى عن جميع ضده
والحق في اقتضائه الفور وفي
وبعضهم من بعد نسخ يستدل
وكونه يدل في المأمور
والنهى للتحريم يأتي دونما
وقال للكرهية الأقل
فهو على ما تقضيه يحمل
والنهى يقتضي فساد ما وقع
وخالف القاضي لذي الفريق
ففي العبادات كأهل المذهب
ويقتضي الفور مع التكرار
وهو في الاقتضاء للأمر بضد

وفي الأصح ليس ذا من قصده
هل يقتضي التكرار أو لا فاعرف
به على الجواز والمنع نقل
به على الأجزاء للجهمور
قرينة فيه لجل العلماء
وإن أتت قرينة تدل
تحريما أو كراهة لا يعدل
النهى عنه مطلقا حيث يقع
وقال فخر الدين بالتفريق
وفي المعاملات كأبن الطيب
على الأصح فيه والمختار
لما مضى في الأمر قبل يستند

القول في تفسير معنى أحرف
الباء للإلصاق أو ظرفيه
وللتعدي واصطحاب وقسم
وتوجد اللام على الإطلاق
والملك والتأكيد والتعليل
ومن لتبعيض والبيان

كثيرة الوقوع والتصرف
ولاستعانة وتعليديه
وربما زيدت وذا قد يلتزم
للاختصاص أو للاستحقاق
والأمر والدعاء للتفصيل
ولا بداء غاية المكان

وقد تزداد ثم للظرفيه
حتى لغاية بحيث ما تقع
والكاف للتشبيه والتعليل
والواو منها حرف عطف ارتسم
وواو رب ثم واو الحال
والفاء للعطف مع التعقيب
وتنصيب الفعل لأمر قبله
لكن ولكن للاستدراك
وقد ترى زائدة وعاطفه
إما لتخير لدى الأعلام
وزد لأو مع ما لإما ذكرا
وأن لتفسير ومصدره
كلتاها زائدة مؤكده
كذلك إن حالة التشديد
لما على نوعين إما نافية
لولا لتحضيض وعرض وضعت
ألا للاستفتاح تأتي فيه
لو لامتناع لامتناع قد أتت

أو سببية بغير مريه
ولانتهاؤها إلى أو مثل مع
أما مع التشديد للتفصيل
من غير ترتيب وواو للقسم
ثم التي تنصب للأفعال
كذا أتت للربط والتسبيب
وثم للترتيب ثم المهمله
لتنهي لا والنفي باشتراك
وعطفها يحكم بالمخالفة
أو شك أو تنويع أو إيهام
إباحة ومثل واو قد ترى
كذلك إن للنفي أو شرطيه
وذات تخفيف من المشدده
بالفتح أو بالكسر للتأكيد
إما وجوب لوجوب آتية
ولامتناع لوجود وقعت
والعرض والتخضيض والتنبيه
وفي التمني حكمها أيضا ثبت

القول في تنوع الأحكام
لخمسة قسمت الأحكام
وقوبل المكروه بالمتدوب
ما طلب الشرع بجزم فعله
وإن يكن بغير جزم يطلبه
وإن يكن يطلب ترك الفعل
وإن يكن يطلب تركا دون ما

وذكر ما لها من الأقسام
فواجب قابله الحرام
ثم المباح خامس الترتيب
فذاك الواجب فاعرف فضله
فذاك ما الندب غدا يستصحبه
جزما فذا الحرام عند الكل
ورد إذن فيه للشرع انتمى

القول في أسماء الأقسام
وسم باللازم والمكتوب
والفرق للنعمان بين الواجب
فالواجب الثابت عن ظني
وانقسم الفرض إلى قسمين
فما على كل مكلف يجب
والثان من وفاه في العباد
وإن رأى جميعهم إهماله

وما لها في الشرع من أحكام
والفرض والمفروض ذا الوجوب
والفرض منقول لدى المذاهب
لديه والفرض عن القطعي
فرض كفاية وفرض عين
ففرض عين كالصلاة قد كتب
يسقط عن سواه كالجهاد
فكلهم بقاء بإثم ناله

فصل: ومن أقسامه المخير
مثاله كفارة اليمين

وعكسه مرتب سيذكر
فالفرض واحد بلا تعيين

وقيل: إن فعله يعينه
 ما ليس تجزي خصلة مؤخره
 ومثله كفارة الظهار
 ومنه ما زمانه موسع
 منه بطول العمر كالحج وقد
 ثم بكل الوقت في القدر
 وقيل: بل يجزئه والفعل
 وتابعوا النعمان فيما حققوا
 والمنتهى للشافعي علقه
 وسمي المنسوب بالتطوع
 فضيلة وسنة وناقله
 وهو على قسمين ما للعين
 وربما يكون كالأذان
 والأفضل السنة ثم المستحب

ثم المرتب الذي بينه
 وهو على ما قبلها ذو مقدره
 الحكم بالترتيب فيه جار
 وهو الذي أكثر منه يسع
 يكون محدودا بوقت وأمد
 تعلق الوجوب عند الأكثر
 منه على التعيين يستدل
 بآخر الوقت الوجوب علقوا
 بأول الوقت فكن محققه
 وهو مراتب لدى التنوع
 وكلها الخيرات فيها حاصله
 مثل صلاة الوتر والعيدين
 كفاية ليست على الأعيان
 وهو فضيلة بقول من أحب

فصل: وللحرام أسماء آخر
 والذنب والمنوع ثم المعصية
 وربما سمى مكروها لدى
 وقسم الحرام للكبائر

منها الحرام الذي قد أشتهر
 والإثم والمحظور ثم السيئة
 بعضهم والمنع فيه قصدا
 كالقتل والزور والصغائر

وقد ترى كراهة المكروه
ثم المباح عند الاستعمال
وربما قد عينوا المباحا
وهو إلى سواه قد ينتقل

غليظة وقد تخف فيه
سمي بالجائز والحلال
بمثل لا بأس ولا جناحا
مع اعتبار ما به يتصل

القول في الشروط في التكليف
ويحصل التكليف للأنام
ثم حصول الذهن حال الفرض
وظاهر المذهب منه استنبط
ولا اعتراض بالزكاة توجب
ولا بما أتلّف إذ وليه
ولا اختلاف في أولي الكفران
وإنما الخلاف ذو وقوع
والاتفاق أنها لا تقبل

وحكمها بأحسن التعريف
بالعقل والبلوغ والإسلام
ودعوة تبلغ من في الأرض
في عدم الإكراه أن يشترطا
في مال غير بالغ وتطلب
مخاطب بذاك أو وصيه
أنهم مخاطبون بالإيمان
هل هم مخاطبون بالفروع
إلا إذا الإيمان منهم يحصل

القول في الأوصاف للعبادة
من وصفها الصحة والأداء
وبعدها الرخصة والعزيمة
إن وقعت عبادة وقد مضى

وذكر ما فيها من الإفادة
عكسها الفساد والقضاء
والكل تبدي بعد ذات تقسيمه
وقت معين لها فهو القضا

وما يكون موقعا منها لدى
وقال بعض الناس أوجب القضا
وبالأداء والقضاء يوصف
وبعضها يوصف بالأداء
وبعضها يعرى عن اتصاف
والحد للصحة عند من مضى
وهي من الإجزاء عندهم أعم
ويدخل الفساد في العباده
وهو متى يدخل في العقود
وسم بالرخصة ما اقتضى السبب
وبعضها قد يبلغ الوجوبا
وفعل أو ترك إذا ما لزم

وقت معين له فهو الأداء
أمر مجرد وقيل ما مضى
بعض العبادات وذاك الأعراف
على انفراده من القضاء
بذا وهذا دونها اختلاف
ما وافق الأمر أو اسقط القضا
إذ هو وصف في الوجوب يلتزم
فيقتضي دخوله الإعاده
فحكمه الإخلال بالمقصود
من فعل ممنوع وترك ما وجب
وبعضها الجائز والمندوبا
عزيمة سمي عند العلماء

القول في التحسين والتقبيح
والحسن والقبح إذا ما حققا
فأول ما الحسن بالموافقه
والثان ما جاء في الاستعمال
وذا لا افتقار فيهما لأن
وإن يكن ما مدح الله الحسن

والحكم فيهما على الصحيح
على ثلاثة لديهم أطلقا
للطبع ثم القبح ما لا وافقه
بنسبة النقص أو الكمال
يبين الشرع القبيح والحسن
وما عليه بالثواب منه من

وضده القبيح ما قد ذمه
فها هنا الخلاف كل فعله
فالأشعريون يقولون بأن
أو ضده إذ ليس حكم يثبت
والحسن والقبح لدى المعتزله
إما ضرورة وإما بالنظر
فالأولان الشرع فيهما أتى
والثالث الشرع به أظهر ما
والأبهري قائل بالمنع
وقال بل مباحة أبو الفرج

واستوجب العقاب من قد أمه
للأشعرين وللمعتزله
ليس بغير الشرع يعرف الحسن
قبل ورود الشرع وهو الأثبت
العقل قبل الشرع كان حصله
ولم يصل فيه لمعنى معتبر
مؤكد ما بالعقول أثبتا
لم يصل العقل إليه منهما
في جملة الأشياء قبل الشرع
ومن له توقف فلا حرج

القول فيما توقف الأحكام
الشرط والمانع ثمت السبب
فالسبب اللازم منه إن وجد
والشرط ما اللازم فيه إن عدم
وليس لازما به إن وجدا
وعكسه المانع مهما وقعا
وما بلازم له إن عدما
ثم من الأسباب للمكلف

عليه وهو عندهم أقسام
في كل اعتباره مما وجب
أن يوجد الحكم وإن يفقد فقد
أن يعدم الحكم الذي به التزم
أن يعدم للحكم ولا أن يوجد
فلازم للحكم أن يرتفع
أن يوجد الحكم ولا أن يعدم
ما هو مقدور له ومتف

ورب شيء مانع شرط سبب
وما بدا في صورة من ذلك

لكن مع اختلاف ماله انتسب
فلا يكون غيرها هنالك

فصل: وتكمل عميم المنفعة
شرعية كالطهر للصلاة
عقلية فيما اقتضت من حكم
لفظية شرط الأداة إن وما
فإن لمشكوك عليه تدخل
ثم إذا وهي على المعلوم
وذا الذي يجعله القرافي
والحق فيه أنه كغيره
وفي التزام الشرط ممن قد وجب

وهو الشروط قسمت لأربعة
عادية كالأكمل للحياه
مثالها الحياة شرط العلم
ضمن معناها وماها انتمى
ولو لماض ليس عنه تعدل
تدخل والمشكوك في التقسيم
كالسبب المقرر الأوصاف
يسير فيما يقتضي كسيره
حصول مشروط به وهو السبب

القول في تنوع الحقوق
وجملة الحقوق إذ تعين
فخالص الله كالمصلاه
والثان ما يختص بالعبد فقط
وثالث كمثل حد القذف
فقل حق الله فيه يغلب

بنسبة الخالق والمخلوق
ثلاثة أقسامها تبين
والحج والصيام والزكاة
كالدين إن اسقط العبد سقط
فذا الذي فيه أتوا بالخلف
وقيل حق العبد فيه أغلب

القول في وسائل المقاصد
موارد الأحكام إما مقصد
إما وسيلة له توصل
في الندب والوجوب والحرام
وحيث يسقط اعتبار المقصد

والحكم في أنواعها للمقاصد
وهو الذي لا لسواه يقصد
وحكمها عن حكمه لا يعدل
وغيرها من سائر الأحكام
فليسقط اعتبارها وليفقد

القول في الجائز للمكلف
أوله إنشاء ملك بادي
ثانيه نقل ملك شيء قد ملك
مع عوض كالبيع أو دون عوض
وثالث إسقاطه لحق
أو مع تعويض حر بالنفع
الرابع القبض بإذن الشارع
الخامس الإقباض وهو قد يرى
أو نية كالقبض والإقباض من
وسادس ما التزم الإنسان
والسابع الخلط كمثل الشرکه
والاختصاص عندهم بالمنفعة

في سائر الأعيان من تصرف
في غير مملوك كالاصطياد
من ذمة لغيرها به سلك
في هبة ومثلها إذا عرض
من غير تعويض كمثل العتق
كالعفو بالمال ومثل الخلع
أو إذن غيره كمثل البائع
بالفعل كالدفع لشخص ما اشترى
أب لمن في الحجر منه مرتين
مثاله النذور والضمنان
على اختلافها لقصد البركه
ثامن قسم مثل الارض المقطعه

وتاسع منها بالاذن الواقع
والعاشر الإتلاف وهو ينقسم
إما لإصلاح جسوم الناس
إما لدفع الشر والضراء
إما لحق الله مثل كسر
ختم ما قدم من أقسام
وهو يرى إمام مع التقدير

إما في الاعيان أو المنافع
إلى ثلاثة جميعها علم
كالأكل والذكاة واللباس
كقتل ما يؤذي من الأشياء
صليب إذ مثل أهل الكفر
الزجر والتأديب بالأحكام
أو دونه كالحد والتعزير

القول في الأدلة الشرعية
وذلك النص والاستنباط
فالنص في السنة والكتاب
والنقل في للمذهب في الإجماع
كذاك الاستنباط ذو أجناس
ويتهي تنوع الدليل
وبعضها مستند إليه
وكلها نذكره مفصلا

وأولا في ذكرها جملية
ونقل مذهب به يناط
وحكمه يذكر في أبواب
وهو أتى مختلف الأنواع
كمثل الاستدلال والقياس
لنحو عشرين على التفصيل
وبعضها لم يتفق عليه
حتى يعود حكمها محصلا

فصل وإن الأصل في الأدله
نعني به القران وهو المكتتب

هو الكتاب عند أهل الملة
في المصحف الذي اتباعه وجب

لأنه محقق لدينا
 بالسبعة المقارء المشهورة
 كالمقرء المروي والمنسوب
 والشرط عنهم في جميع الأحرف
 ولغة العرب وهب ذاك على
 وما على خلاف هذا قد وجد
 لكنه يدعى قراءة ولا
 وقيل لا احتجاج عند مالك
 والظاهر اعتداده باباه
 وهو لدى النعمان في مذهبه
 وقد أتى المجاز في القرآن
 جزماً على نهج كلام العرب
 كما أتى معرب اللغات

بنقله تواتر إلينا
 أو ما يضاهاها من المأثور
 لابن محيصن وعن يعقوب
 صحة نقل ووافق المصحف
 بعض الوجوه واللغات حصلاً
 فبالشروط ينتمي حيث يرد
 تقرأ به القرآن مهما نقلنا
 به على شيء من المدارك
 لنقله إياه في كتابه
 كخبر الآحاد يحتاج به
 غيره من سائر المعاني
 إذ قد أتانا بلسان عربي
 فيه كالاستبرق والمشكاة

فصل وحصر سنة المختار
 قول رسول الله كالقرآن
 وفعله إن كان في العادات
 ويحسن اتباعه فيه لنا
 وإن يكن في القربات ما فعل

في القول والفعل وفي الإقرار
 لمن به يحتاج في المعاني
 دل على الجواز والثبات
 كيفية أو صفة أو زمناً
 فهو على ثلاثة قد اشتمل

ففعله لغيره مبينا
وفعله ممتثلا لأمر
وفعله مبتدئا دون سبب
والحكم في حق الرسول إن ثبت
إلا إذا ما دلنا الدليل

الحكم فيه حكم ما قد بينا
الحكم فيه حكم ذاك الأمر
قيل على الندب وقيل بل وجب
فمثبت لأمة له ائتست
بأنه اختص به الرسول

فرع وبالفعل الذي قد يفعل
من نسخ أو تأويل أو تخصيص
وإن يعارض قوله ما فعلا
وراجح على الأصح القول
وذا إذا ما جهل التاريخ
وثالث جاء به التفصيل
وذاك أن يسمع شيئا أو يرى
فإنه مع عدم الموانع
وكل ما في عصره قد فعلا
إن كان في العادة مما يخفى
وإن يكن ليس له خفاء
واختلفوا هل شرع من تقدا
ثالثها ما شرع الخليل

جميع أنواع البيان يحصل
أو من بيان مجمل منصوص
فالخلف في الترجيح عنهم نقلا
لأجل أن صيغته تدل
وأول مع علمه منسوخ
هو الذي أقره الرسول
فعلا فلم يكن لذاك منكرا
يدلنا على جواز الواقع
من غير أن ينكره قد فصلا
عليه لا حجة فيه تلفى
فذا وما أقره سواء
شرع لنا في غير ما قد أحكما
شرع لنا وفرقه نبيل

القول في تبين حكم الخبر
والنقل للأخبار عند الاسناد
فالخبر الذي له إشاعة
محال ان تواطؤوا على الكذب
والخلف في عدتهم قد اشتهر
وقيل أدنى مقتضى مئينا
وقال فخر الدين ترك الحصر
ومذهب الجمهور أن الاربعه
والعلم حاصل من التواتر
أن تستوي في كثرتنا قليله
والثان أن يكون مسندا لما
والعلم أيضا حاصل بالخبر
وهي إذا ما المخبر عنه بالخبر
وهو كذاك بين الحصول
وواضح حصوله من خبر
كذلك من قرائن الأحوال
ونقل عدلين لدى ابن حزم

نقلا وإلقاء وحكم المخبر
نقل تواتر ونقل آحاد
وهو الذي تنقله جماعه
ذاك تواتر إليه يتسبب
فقل سبعون وقيل اثنا عشر
وبعضهم حد بأربعينا
بعده أولى بهذا الأمر
خارجة عنه فكن متبعه
لكن بشرطين لدى المعتبر
واسطة مع طرفيه فيه
بالحسن لا من نظر قد علما
من طرف ليست من التواتر
نعلمه ضرورة أو بالنظر
من خبر الله أو الرسول
مجموع الامة التزاما فانظر
عند أبي المعال والغزالي
فيما يره موجب للعلم

فصل وأما خبر الاحاد
لكن يفيد الظن في الأمور
أو نقل جمع لم ينالوا في الوری
وهو مع الشروط فيه حجه

فالعلم منه غير مستفاد
وهو بنقل واحد مشهور
حد التواتر الذي قد قررا
عند أولي العلم فأتبع نهجه

فصل ومنها أن يكون الداع
وهبه غير بالغ وحيناً
بل شرطه البلوغ لا محاله
والعدل من يجتنب الكبائر
وكل ما يقدح في المروءه
ثم بالاختبار أو بالتزكيه
ويحصل التجريح والتعديل
وما روى فاسق او مجهول
والخلف في رواية المبتدع
وكل واحد من اصحاب النبي
ومن شروطه التي فيه تجب
بكونه مخالفا لما علم
أو بدليل قاطع أو شأنه
ثم من الشروط عند مالك

مميزاً في حالة السماع
يحدث التميز لا يكفيها
والعقل والإسلام والعداله
مع التوقي بعد للصغائر
من المباحات سوى الممنوعه
عدالة تثبت فيه مغنيه
بواحد ومنعه منقول
في حالة ليس له قبول
في الرد والقبول مما قد وعي
عدل لما يه من الفضل حبي
أن لا يكون النقل بين الكذب
ضرورة أو بتواتر حتم
تواتر فلم يقيم برهانه
الفقه في الراوي لدى المدارك

فصل ولا يقدر في الرواية
ما كان من تساهل الناقل في
ولا خلاف أكثر الناس له
ولا جهالة اللسان العربي
ثم الروايات ضروب جملة
ثم تلي قراءة عليه
ثم تناول به قد واجهه
وبعدها إجازة الكتابه
ثم للفظ الناقل الصحابي
أولها حيث يرى يقول
ومثل ذا سمعته وقال لي
ثم يليه من يقول أخبرا
ومثل هذا بلا اشتباه
وكلها على التلقي تحمل
وبعدها من قال في نقل الخبر
فهذه فيها احتمال هل سمع
رابعة ما يرفع التعيينا
إذ احتمال فيه ثان ظاهر

عند أولي التحقيق والدرايه
شيء سوى علم الحديث فاعرف
فيما رواه وأجاد نقله
أو كون ما يروي خلاف المذهب
أرفعها السماع من شيخ له
ثم سماع قارئ له
ثم إجازة له مشافهه
فهذه مراتب الروايه
ست مراتب بلا ارتياب
حدثني أخبرني الرسول
فالكل نص في تلقيه جلي
أو قال أو حدث سيد الوري
حيث يقول عن رسول الله
فهي به ظاهر إذ تنقل
نهى رسول الله عن ذا أو أمر
ذاك من الرسول ليس يمتنع
مثل أمرنا قبل أو نهينا
هل الرسول أو سواه الأمر

إلا إذا يروى عن الصديق
إذ ليس مأمور لمن قد سلفا
ثم تلي خامسة و هي إذا
فالقصد سنة الرسول حيث ما
وبعدها إن قيل كنا نفعل
ولفظ من ليس صحابيا على
حدثني سمعت أو أخبرني
وهو إذا ما قال حيث ينقل
ومالك يجعله كالنعمان
ثانية قول نعم لمن حضر
ثالثة إعلام من عنه يعي
رابعة أن يقرأ القاري فلا
ثم الحديث نقله بالمعنى
واشترط المجيز أن لا يلغى
ولا يرى يزيد في المعنى ولا

فيحصل التعيين للتفريق
غير النبي الهاشمي المصطفى
ما قيل والسنة عندنا كذا
أطلق هذا اللفظ عند العلماء
فذا سوى عصر الرسول يقبل
مراتب ندهم قد جعلوا
مرتبة أولى لأمر بين
قال رسول الله فهو المرسل
لا الشافعي حجة مهما كان
فاستفهموه أسمعنا ذا الخبر
إشارة برأسه أو إصبع
ينكر مقروء عليه ما تلا
الخلف فيه والجواز أدنى
وقد أتى بما يكون أخفى
ينقص منه عندما قد نقلا

القول في النسخ وفي المنسوخ
النسخ رفع الحكم بعدما أقر
وغير هذين كما لا ينسخ

والناسخ المعلوم بالتاريخ
في سنة وفي كتاب يستقر
كذلك لا ينسخ حين يرسخ

وإنما يكون في الأحكام
و النسخ جائز لدينا عقلا
وإنما أنكره اليهود
و ليس لازما به ما ألزموا
إذ البداء رفع حكم يقع
وينسخ القرآن بالقران
لكن أقوال الخلاف اشتهرت
ومنع نسخه بنقل الأحاد
ومن أولي الظاهر من قد وافقه
وتنسخ السنة بالكتاب
وتنسخ الأحاد بالآحاد
والنسخ في القرآن في الحكم وفي
ويعرف النسخ من النص على
كذلك من نص على الرفع و من
و ناسخ من شرطه تأخير
و يعرف التأخير بالنص على
ونقل منقول إلى المغاير
و النسخ بالأخف أو بالأثقل
و حاصل من جملة المنصوص

أو خبر يأتي بحكم سام
وواقع شرعا وآت نقلا
وقولهم بشرعهم مردود
من البداء بئس ما قد زعموا
لم يسبق العلم بأن سيرفع
دون خلاف بين أهل الشأن
في نسخه بسنة تواترت
عند سوى الباجي أمر معتاد
وغيرهم ليس له موافقه
وما تواترت بلا ارتياب
و ذو تواتر بخلف باد
تلاوة وفيهما معا قفي
ثبوت ضر أو نقيض حصلا
علم بإجماع عليه فاستبن
و عكسه بعكسه تقريره
ذاك و بالوقتین علما حصلا
قبل رواية الحديث الآخر
والمثل جائز ودون البدل
الفرق بين النسخ والتخصيص

القول في حقيقة الإجماع
إجماع الأمة اتفاق العلماء
وهو لديهم حجة معتبرة
ولا اعتبار بخلاف خارجي
و مالك أجاز أن ينقدا
و عن أمارة ليدده يحصل
عن خبر الآحاد فالخلف انجلي

وذكر ما فيه من الأنواع
لكن على حكم إلى الشرع انتمى
أحكامها عندهم مقرره
ورافض عن الصواب خارج
عن الدليل أو قياس قد بدا
وهو إذا ما كان يوما ينقل
فقليل فيه حجة وقيل لا

فائدة وأهل كل عصر
وغير مشروط جميع الأممه
ولا انقضاء العصر مما يشترط
وغير إجماع الصحابه التزم
وجائز حصول الاتفاق
في العصر الواحد أو في الثاني
لأهل عصر أول في حكم
إحداث قول ثالث إلا لدى
و ليس إجماع الليف في البشر
و اعتبروا في كل فن وجدا

إجماعهم كمثله في الأمر
إلى النشور لانتفاء الحكمه
و قال قوم إن ذاك مشترط
داوود أن ليس بحجة يؤم
بعد اختلاف كان و افتراق
وحيثما قد وجدت قولان
فلا يجوز عند أهل العلم
من كان بالظاهر منهم اقتدى
عند سوى القاضي بشيء يعتبر
إجماع أهله سوى من قلدا

وحكم بعض الناس مع سكوت
وقيل فيه حجة لإجماع
وعند مالك وأهل المذهب
مقدم عندهم على الخبر
و اتفق الجميع في التصريح
و مثله إجماع أهل الكوفة
لأجل أن حل بها كثير
و عد قوم حجة معتبره
لفضلهم و حجة متبعه

بأقبحهم سمي بالسكوتي
وقول من سماه إجماع شاع
معتبر إجماع أهل يثرب
و خلف غيرهم لهم فيه اشتهر
بأنه من أوجه الترجيح
عند أولي مذاهب معروفه
من الصحاب قدرهم خطير
إجماع أصحاب الرسول العشره
قد عد قول الخلفاء الأربعه

فصل وأما القول للصحابي
فإن يكن في عصرهم منتشر
و إن يكن لم ينتشر فذلك
و الخلف فيه عندهم للشافعي
بين الصحابة الكرام الجله
و يدخل الترجيح حيثما ورد
إما بأن وافق بعض الخلفاء
و واجب إن استوى القولان

دون مخالف له أو أبي
فهو كالأجماع السكوتي يرى
من جملة الحجة عند مالك
و ما أتى من الخلاف الواقع
يجعل من تعارض الأدله
بينهما إما بكثرة العدد
عليه هبه واحدا فقد كفى
رجوعنا إلى دليل ثاني

القول في التبيين للقياس
والأخذ بالقياس أمر معتبر
إذ نازلات الحكم ليست تنحصر
فاضطر للإثبات بالقياس
سوى أولى الظاهر إذ غيرهم
لكنه ينظر فيه آخر
وحده إثبات حكم واقع
فغير ذي الحكم يسمى فرعاً
يدخل في الأحكام لا الأسباب
وفي المقدرات كالكفارة
ولا قياس عندهم على الرخص
شروطه محصورة ثمانية
واشترطوا في الأصل أن ليس يرى
بكونه من التعبّدات
أو كونه يختص بالرسول
ولا يكون الأصل فرع أصل
واشترطوا في فرعه مخصوصاً
وأن يكون فيه ما في أصله
واشترطوا في حكم الأصل أن يرى

مع ما به يلحق من أجناس
وهو محال الاجتهاد والنظر
والنص والإجماع شيء منحصر
ولم يخالف حكمه في الناس
هو لديهم حجة تسلم
إن لم ير الحكم سواء ظاهراً
في غير ذي حكم لأمر جامع
وماله حكم فأصلاً يدعى
والقصد حكم الشرع في ذا الباب
لكن أبو حنيفة ما اختاره
والشافعي بجوازه يخص
في الأصل والفرع وحكم آتيه
يخرج عن باب القياس آخر
كعدة الركعات في الصلاة
حسبما قد جاء في المنقول
سواء والخلف هنا في النقل
أن لا يكون حكمه منصوباً
من وصفه الجامع في محله
منتسباً للشرع حيث قررا

له ثبوت عن دليل شرعي
فيه اتفاق لجميع العلماء

ولم يقرر نسخه في الشرع
أو للذين في سواه اختصاصا

فصل و تقسيم القياس ينتهي
وبعضهم قد زاد ذا المناسبه
فالأول الذي به الحكم وجب
وهو لدى من بالقياس قالوا
و الثاني ما يكون فيه الجامع
بل هو وصف عندما تلفيه
ومنع الاحتجاج في ذا مذهب
ثم القياس منه ما هو خفي
وهو على مراتب أولاهها
وهو يرى المسكوت عنه مطلقا
وبعد ما مائل المنطوق به
وقال في هذين بعض الناس
فحكم ما يسكت عنه يفهم
ثم يلي ذين قياس العلله
وبعد القياس ذو المناسبه
ثم الثلاثة التفاوت انجلى

إلى قياس عللة وشبهه
وحكم ذا يذكر حيث ناسبه
من وصفه الجامع إذ هو السبب
بلا خلاف حجة توالى
ليس بعلة بحكم واقع
يشترك الفرع والاصل فيه
لضعفه و كونه ينقلب
ومنه ظاهر لكل منصف
وهو الذي نجعله أعلاها
أولى بحكم ما به قد نطقا
في حكمه المسكوت عنه فانتبه
إذ وضحا ليسا من القياس
من غير فكر فيهما ويعلم
وهو الذي بينت قبل أصله
وخامس ذو شبه قد ناسبه
فيها بنسبة الخفاء والجلال

و العلم بالعلة مما يحصل
و بعضها أقوى بلا التباس
الأول النص عليها إن وجد
و بعد الإيلاء في الكلام
أو إن للعلة حيثما أتى
فيه على الوصف ورابع يرى
كذلك الاجماع عليها خامس
ثمت تنقيح المناط سابع
و هي مع المناط شيء واحد

بجملة من الأمور تنقل
و ذاب به تفاوت القياس
و غيره ينوب عنه إن فقد
بالفاء أو الباء أو باللام
و ثالث ترتيب حكم ثبثا
حكم يدور مع وصف ذكرنا
والسبر والتقسيم أمر سادس
والعلم بالعلة منه شائع
ليس لها عليه معنى زائد

فصل وتنقيح المناط أن يرى
وإن يكن تعيينها في موضع
وحيثما التعيين فيها اتفقا

تعيينها من بعض ما قد ذكرنا
من غير مذكور فتخريج دعي
عليه تحقيق المناط أطلقا

فصل وللقياس مفسدات
فينقض الخصم على من ناظره
أولها إن خالف القياس
فإن يكن يخالف العموم من
إذ ربما خصص بالقياس

و تسعة عددها الرواة
قياسه بالبعض في المناظره
نصا أو اجماعا فلا يقاس
سنة أو من الكتاب لم يشن
ما عم بالخلف لبعض ناس

والثان ما من القياس قد عدم
والعكس أيضا مفسد إن حله
وقدحه مع التزام الخصم
وليس بالقادح مهما اتفقا
والخلف في النقض لأهل العلم
والقلب منها عددوه خامسا
فالقلب إثبات نقض الحكم
والفرق الابداء لمعنى معتبر
يوجد في الأصل وليس يوجد
فإن يكن غير مناسب فلا
وسائغ مهما تكون العله
والثامن النقض لشرط عد في
والقول بالموجب وهو التاسع
في غير موضع النزاع جملة

ثبوت وصف جامع به حكم
وهو وجود الحكم دون العله
بكونها واحدة في الحكم
بأن للحكم سواها مطلقا
وهو وجود الوصف دون الحكم
والفرق أيضا قد دعوه سادسا
بعلة بعينها للخصم
مناسب للحكم عند ذي النظر
في الفرع أو بالعكس من ذا يرد
يقدح في القياس مهما نقل
قاصرة لا تتعدى أصله
شروطه المقدرات فاعرف
تسليمك الدليل للمنازع
وقدحه في جملة الأدله

فصل والاستدلال في ذا العلم
وهو على ضربين أما الأول
دلالة اللازم في الحكم على
وسم بالملزوم ما لو تحسن

أخذ دليل موصل للحكم
فهو على نوعين فيما ينقل
ملزومه أو عكسه قد انجلى
فيه ولازم بلازم بين

كلاهما له وجود وعدم
وجود ملزوم يدلنا على
كذلك لازم إذا ما عدما
وثالث اللفظ هو المعدوم
إذ شأن لو شرطية حيث أنت
والثاني من ضربي الاستدلال
وذاك حصر الحكم في أشياء
حتى يرى المطلوب منه يحصل
ثم كلا الضربين حجة يرى

ومنتج الأقسام شطر ما التزم
وجود لازم له قد حصل
يعدم ملزوم له قد لزما
والعكس موجود وذا معلوم
إثبات ما ينفي ونفي ما ثبت
السبر والتقسيم في أحوال
تذكر إثباتا أو انتفاء
في حالة أو في الجميع يبطل
وقد مضى حكمهما مقررا

فصل والاستصحاب حيثما ورد
وذاك أن يقال الاصل الآن
حتى يدلنا الدليل المرتضى
ومثله البراءة الأصلية
وهي البقاء على انتفاء الحكم
والأصفهاني كذلك الأبهري
والأخذ بالأخص قول الشافعي

فحجة للأكثرين تعتمد
إبقاء ما كان على ما كان
على خلاف الحكم فهو ما اقتضى
في أن رأوها حجة شرعية
حتى يدلنا دليل حكمي
خالف في المذهب قول الأكثر
إن كان موجود بغير مانع

فصل والاستقراء في مواقعه

تتبع للحكم في مواضعه

ثم وجوده بحيث ما عرف
فيغلب الظن بأنه يرى
وهو لديهم حجة مقبولة

وحاله واحدة لم تختلف
في موضع النزاع مثل ما جرى
قد اقتفوا حيث أتى دليله

فصل يخص نوع الاستحسان
والحد فيه أنه مهما نظر
واختلفوا فيه فقل الحكم
وذا بلا شك لدى الجميع
أو اتباع أحسن الأدله
وقيل بل هو الدليل يظهر
وأحسن الأقوال في القضية
فيما يقابل القياس الكلي
وذا الأخير ينتهي فيما روى

بأنه ينمى إلى النعمان
بحسب التفسير حيثما اعتبر
دون دليل يقتضيه العلم
محرم من جملة الممنوع
ولا خلاف فيه عند الجله
في النفس والتعبير عنه يعسر
الأخذ بالصلحة الجزئية
والشافعي منكر للأصل
للمالكين ونعم ما رأوا

فصل وما يغلب عند الناس
وقد تكون في جميع الأرض
ومالك يقضي به إلا إذا
والعرف منها وهو أمر معتبر

فعادة يدعى بلا التباس
وتارة في البعض دون البعض
خالفت الشرع فليس تحتذى
لدى الجميع حكمه قد اشتهر

فصل و ما يدعونه بالمصلحه
فقسمه الأول ما قد وردا
وذلك القياس ذو المناسبه
من جهة التحصيل للمنافع
وهو لدى بعض أولى القياس
وآخر شهادة الشرع بدت
كالمنع من غراسة الكروم
فذا بإجماع بحيثما ورد
وثالث مرسلها ما الشرع لم
فذاك حجة رآه مالـك
واطرح اعتبارها الغزالي
واعتبرت لديه في الضروره
اتفقت في شأنها الشرائع
وذاك حفظ النفس والأنسال
وشرطها بأن ترى كليه

أقسامه ثلاثة مـصححه
والشرع باعتباره قد شهدا
مبناه بالرأي على ما ناسبه
والدفع للمفاسد البواقـع
من جملة الحجة دون بأس
في عدم اعتباره حيث ثبت
خيفة عصر المسكر المعلوم
مطرح ولم يقل به أحد
يشر بها إلى اعتبار أو عدم
وغيره خالفه في ذلك
في موضع الحاجة والكمال
وهي لديهم خمسة مشهوره
دون مخالف بها ينازع
والدين والعقل وحفظ المال
مع كونها ضرورة قطعيه

فصل كذا سد الذريعة انقسم
كمنع الاشتراك في سكن الدور
وآخر معتبر إجماعا

إلى ثلاثة فأول
مخافة من ارتكاب المحظور
فرعيه عند الجميع شاعا

كسب الأصنام لدى من يتقى
وثالث أحكامه مقرره
كالبيع للأجال أو إعمال

من أن يسب الله مهما نطقا
ومالك دون سواء اعتبره
دعوى الدماء دون دعوى المال

فصل وتنبه على المحصول
إذ كل ما مرر فيها وذكر
وقول من يقول إن مالكا
ليس على التحقيق بل هو اعتبر

في هذه الثلاثة الفصول
منه لهم ملغى ومنه معتبر
له انفراد باعتبار ذلكا
أكثر من سواء ذاك فاشتهر

القول في التقليد والمقلد
حقيقة التقليد في الأصول
والخلف في جوازه للعلما
ففي أصول الدين منعه اجتبي
والجل ممن في الحديث اعتمادا
وفي فروع الفقه فالمشهور
يمتنع التقليد قولاً واحدا
وفي التي العلم بها بالنظر
لغير من يفقه في الأحكام
وجائز تقليد غير العلما

وذكر الاجتهاد والمجتهد
قبول قول دونما دليل
لكن بتفصيل لديهم علما
أهل الكلام الأكثرون مذهبا
وغيرهم فيه الجواز اعتمادا
وهي التي قد علمت ضروره
فيها لأن ليس بنيل فائدا
وشبهه يجوز عند الأكثر
تقليده للعلماء الإمام
فيما له من المعارف انتمى

وذاك كالخارص في الزكاة
واختلفوا هل يَأْتُم المكلّف
من غير أن قلّد أو لا يَأْتُم
وجوزوا التقليد للمذاهب
تنقلا لمذهب من مذهب
وهو اعتقاد العلم فيمن قلدا
وأن يكون فيه غير طالب
ولا يرى يجمع بينها على
مثل النكاح دون مهر وولي

والحازر العارف بالزكاة
في فعل ما في المنع منه اختلفوا
ومنشأ الخلاف أمر يفهم
في نازلات الفقه والغرائب
على شروط كلها مما اجتبي
وأنه من أهل فضل وهدى
ما كان رخصة لدى المذاهب
ما خالف الإجماع فيه عملا
وشاهد فإن ذا لم ينقل

فصل والاجتهاد بذل الوسع
وهو لدى الجمهور واجب على
واختلفوا هل الرسول قد حكم
فقل لم يكن به تعبدا
والاختيار أنه قد اجتهد
والاستناد في الذي بينت
والاجتهاد جاز باتفاق
وجائز في عصره للغائب
وحيثما قد نقلوا عن مجتهد

في النظر المبدي لحكم شرعي
رسم سيأتي بعد ذا مفصلا
بالاجتهاد أو بوحى ملتزم
فالوحي أغناه عن أن يجتهدا
في غير ما الوحي بحكمه ورد
مثل عفا الله لو استقبلت
بعد رسول الله في الآفاق
والخلف في الحاضر في المذاهب
قولين في حكم ووقت متحد

فهو لذا وذا لديه يحتمل
وإن يك القولان في وقتين
إن لم يكن يمكننا أن نجعما
وإن يكن التاريخ مما قد علم
ثم اجتهاده إذا ما ذكره
وإن يكن قد نسي اجتهاده
فإن يؤد لخلاف الأول

فإن يشرفه لترجيح نقل
لم يعلمها فالحكم في هذين
بينهما أن يتساقطا معا
فعد ثانيا رجوعا التزم
في نازل يفتى به من كرهه
فيه وسيل ثانيا أعاده
يفت بشأن ماله من معدل

فصل ومن شروط من يجتهد
ثم عدالة وحفظ يشهر
أولها علم كتاب الله
ولا عن الفهم له والأحكام
مجودا له ولو بواحد
وليعرف المنسوخ والناسخ له
وليعرف المكى من سواه
وحفظه الجميع لن يشترطا
والعلم بالحديث فن ثان
فقد كفانا من مضى في الحال
فصار علمها لدى من يجتهد

شروط تكليف وفهم جيد
وعلم ما من الفنون يذكر
فلا يكن عن حفظه بالساهي
لا سيما الآيات ذات الأحكام
من أحرف السبعة أو بزائد
من محكم نقص به أن يجله
وغير ذا من علم مقتضاه
لبعضهم أو بعضه وذا خطا
وحفظه المطلوب في ذا الشأن
مؤونة الإسناد والرجال
وصف كمال لا جناح إن فقد

وقول من يقول ليس يشترط
لأخذه إذ ذاك بالقياس في
والثالث الفروع والحفظ لها
بل يقتدي بمن مضى مرجحا
ورابع الفنون لا محاله
وخامس وهو أكيد الطلب
كالنحو واللغات إذ لن يفهما
وغيرها من العلوم إن وجد
وشرط الاجتهاد في فن ما
مع الذي يحتاج ذاك الفن
والاجتهاد في أصول الدين
فالأول المصيب فيه واحد
والقول للجاحظ مثل العنبري
وأضرب الفروع في التقسيم
ما لا يسوغ الاجتهاد فيه
كالصلوات الخمس في الوجوب
فخطيء الإجماع من قد خالفه
والثان ما لم ندره ضروره
لكنه أجمع في الأمصار

حفظ الحديث ظاهر فيه الغلط
ما حكمه من الحديث قد قفي
لا يخرق الإجماع من حصلها
ما صح من أقوالهم أو رجحا
علم أصول الفقه فهو الآله
على المهم من لسان العرب
شيء من العلوم إلا بهما
وصف كمال زائد في المجتهد
أحكامه معروفة وفهما
مع أدوات فاتبع ما سنوا
أو في فروع الفقه بالتعين
ومن عداه آثم معاند
كل مصيب أي من الإثم بري
ثلاثة عند أولي التعليم
لأننا ضرورة ندرية
وعدد الركعات والترتيب
وأثمرت تكفيره المخالفه
مثل وجوب الصدق المهوره
عليه أهل العلم في الأعصار

فمن يخالف مخطئ إجماعا
وثالث ما الاجتهاد فيه قد
وهي المسائل التي اختلف
في سائر الأعصار والأمصار
فقل إن الحق قول واحد
واعتبر المخطئ غير واقع
وقيل بل يصيب كل مجتهد
ومثله القاضي والاشعري

مفسق إذ خالف الإجماعا
أتى لأهل العلم حكما واطرد
فيها على ما فوق قول من سلف
فها هنا الخلاف عنهم جار
وما سواه باطل وفساد
في الإثم والقول بذل للشافعي
الحق والنعمان ذاك يعتمد
وذا كذا عن مالك مروي

القول في تبين وصف المفتي
والشرط في المفتي شروط المجتهد
وعند غيرهم يكون المفتي
في الحكم عن إمامه المقلد
لكن مع تحقيقه في النازله
وإنما فتياه في قضيه

والحكم في الفتوى وفي المستفتي
لدى الذين أوجبوا أن يجتهد
من ينقل القول إذا ما استفتي
كمثل مالك ومثل أحمد
لما يكون عنه فيها نافله
في الاجتهاديات لا العقلية

فصل ولا خلاف أن يستفتي
واشترطوا مع علمه عدلته
وعالم لم يبلغ اجتهادا

غير الفقيه عالما في الوقت
ونقل واحد بين حالته
من فوقه مقلدا متقادا

فإن يكن بالغه فالأكثر
وبعضهم أجاز أن يقلدا
وقد أجاز له بإطلاق
وفي تعدد رأوا إثارة
ثم إذا ما سأل المكلف
قيل له تقليد من شاء وقد
وأظهر الأقوال أن يجتهدا

يمنعه التقليد وهو الأظهر
أعلم منه لا مساويا بدا
سفيان وابن حنبل وإسحاق
أفضلهم وقيل بل ما اختارا
اثنين أو أكثر ثم اختلفوا
قيل له الأحوط أولى ما أعتمد
في أيهم أفضل كي يقلدا

القول في تعارض الأدله
وفي تعارض الدليلين فما
الجمع ما بينهما إن أمكنا
أو نسخ واحد بآخر وذا
والثالث الترجيح للتصحيح
وهو لدى الجمهور جائز وقد
وإنما يدخل في الظنيه
وحيثما قد عدم الجميع
ويجب التقليد أو توقف
والأبهري أصله المنع اقتضى
والأخذ بالعلوم أمر حتما

والحكم في الترجيح عند الجله
فوقها مسالك للعلما
ولو بوجه ما وذاك استحسنا
إن علم التاريخ شيء يحتذى
بواحد من أوجه الترجيح
أنكره قوم وقولهم يرد
ولا يرى يدخل في القطعيه
فالأخذ عندهم بها ممنوع
عند سوى القاضي وذاك أعرف
والأصبهاني الإباحة ارتضى
إن عارض المظنون حكما فاعلما

مع جهل تاريخ وإن تقدا
وإن يعارض ظاهر الكتاب
مذاهب للعلماء تعرف

وسابق المظنون للنسخ انتمى
ظاهر سنة ففي ذا الباب
مقولة ثالثها التوقف

الحكم في تعارض الظواهر
الأخذ بالأحوط خير مذهب
كذا الذي وافقه قياس
والأصل والغالب إن تعارضا
والخبر الترجيح فيه باد
فيحصل الترجيح في متن الخبر
بكون لفظه فصيحاً أو حكم
أو كونه جاء لمعنى واحد
أو كان نصاً في المراد أو بدل
أو كان بال تكرار قد تأكدا
أو مستقلاً أو أتى لم يتفق
أو سالماً من اضطراب أو ورد
أو كان ينفي النقص فيما قرره
أو كان بعض الصحب أو بعض الأول
مع اطلاعهم عليه أو أتى

أو النصوص باحتياط ظاهر
والمنع منقول عن ابن الطيب
رجحه على سواه الناس
فرجح الغالب وهو المرتضى
عندهم في المتن والاسناد
بجملة من الأمور تعتبر
به على الآخر في بعض علم
مختلف الألفاظ لا المقاصد
عليه من وجهين عند المستدل
أو لفظه حقيقة قد وردا
فيه على تخصيصه بما سبق
في سبب فيه عليه يعتمد
عن الصحابة الكرام البرره
ليس لهم على خلافه عمل
بحكم العقل له قد أثبتا

أو كان مما لا تعم البلوى
ويحصل الترجيح في الإسناد
والرفع للرسول باتفاق
وباتفاق من ورائه على
أو أن يرى إجماع أهل طيبة
أو كونه في قصة مشهوره
أو سنة تواترت أو إجماع
أو كان سالما من اضطراب
من عليه الصحابة الأبرار
أو كونه مشتهر العدالة
أو باختيار أو بذكر السبب
أو مدنيا أو له اسم واحد
أو كونه إسلامه تأخرا
أو لم يخالط ذهنه وعقله
ويدخل الترجيح في القياس
وقسم القياس من قال به
وثالث ينسب للمناسبه
عند تعارض وثالثا على
وقدم الأقوى مع الجلي

به وبالعكس سواء يروى
بجودة الحفظ وبالتعداد
أو كونه مستحسن المساق
أن أثبت الحكم به وحصلا
يعضد أو راويه ذا القضية
أو يشهد العقل له ضروره
كذا الكتاب أو أراه الأسع
أو كان راويه لدى انتساب
أو كونه بالفقه ذا اشتهار
إما بتقرير الرواة حاله
أو حاملا علم اللسان العربي
فاللبس مع ذلك غير وارد
فالنسخ فيما قرروه لا يرى
في زمن فذا صحيح نقله
عند الذي قال به في الناس
إلى قياس علة أو شبهه
فقدم الأول تتبع واجبه
ما جاء ثانيا تكن محصلا
على الذي يضعف والخفي

وفي الجلي قدم الأجلي على
ويحصل الترجيح عند من مضى
بكون علة القياس الواحد
أو كونها منصوصة أو أن تعم
أو بانعكاسها مع اطرادها
أو كونها مما عليها اتفقا
أو كونها قد أخذت من أصل
أو مهدت لها أصول عده
أو أن يرى الفرع من القياس
أو أن يرى بعض مقدماته
أو لا يعود الفرع بالتخصيص
أو أن يرى ثبوت حكم أصله

أقل منه في الظهور والجلال
بين قياسي علة تعارضا
وصفا حقيقيا بغير زائد
فروعها أو كونها تلفى أعم
أو بتعديها على انفرادها
أو وجدت أقل خلفا مطلقا
عليه قد نص صريح النقل
أو قلت الأوصاف فيه عده
من جنس أصله بلا التباس
ينسب لليقين في إثباته
فيه على أصل به مخصوص
أقوى بالاجماع أو امر مثله

القول في أسباب الاختلاف
أولها تعارض الأدله
والجهل بالدليل وهو جار
والخلف في نوع الدليل الظاهر
والخلف في صحة نقل الخبر
أو اختلاف الناس في القراءات

بين أولي العلم بشرح واف
وقبل قد ضمته محله
لكنه يغلب في الأخبار
مثل القياس عند كل ناظر
بعد بلوغه لأهل النظر
أو مثل الاختلاف في الروايات

أو اختلاف أوجه الإعراب
 مع اتفاقهم على الرواية
 والخلف في حمل الكتاب المحتمل
 أو حمله عند أولي الطريقه
 أو حمل بعضهم للفظ مشترك
 وخلفهم هل الكتاب مستقبل
 أو هل هو الحكم الذي استباننا
 وهل يكون الأمر مجمل على
 والنهي هل محله التحريم أو
 والخلف هل يحمل فعل الشارع
 أو على الندب أو الوجوب
 فهذه أسباب الاختلاف
 وهاهنا انتهى الذي قصدته
 والحمد لله على إتمامه
 وخص بالصلاة والسلام
 وعم منه بالرضا والمغفره

في الخبر المروي والكتاب
 أو اتفاقهم على القراءة
 على الخصوص أو عموم مستقل
 على المجاز أو على الحقيقة
 فيه على بعض الذي فيه اشترك
 أو فيه مضمربمعناه استدل
 منسوخ أو باق على ما كانا
 وجوب أو ندب لكي نمثلا
 كراهة وكلها مما رأوا
 على إباحة لذك الواقع
 محمله في حكمه المطلوب
 وقس فهذا القدر منه كاف
 وتم من نظمي ما أردته
 حمدا يوافي الشكر في إنعامه
 رسوله المبعوث للأنام
 جميع آله الكرام البرره